الآن في الاســــــــــــواق

اقراص (C.D) ومجلات فاضحة لاغراء الشباب

بغداد/ حسين ثغب

وقفت امام احدى المكتبات في بغداد لكي اشتري احدى الصحف اليومية التي اعتدت على شرائها لاحظت احد الشباب يطلب من صاحب المكتبة مجلة من نوع خاص وحسب ما سماها الشاب على انها (ثقافية) وبعد ذلك لم يتم الاتفاق على السعر... وعندما اردت خوض تفاصيل الموضوع وجدت ممارسات بيع افلام السيدي والفيديو والمجلات الممنوعة تنتشر بشكل سريع في الاسواق. ووجدت ان لهذه الممارسات اشخاصا ومحالا مختصة لبيعها.. والذي يقبل على شراءها عدد محدد من فئات المجتمع بدوافع مختلفة لا تعود عليهم باي فائدة خلال حياتهم اليومية حتى يصبحوا عبأ على المجتمع الذي يعيشون فيه ويمثلون جزءاً منه...

حدثنا الباحث الاجتماعي حسين رشيد محمد عن هذه الممارسات. هناك مجاميع من الشباب تستهويهم هذه الافلام والاشرطة والمجلات يتاجرون بها رغم ما تحمله من سلبيات... لان كثيراً منهم يحسب ان هذه الممارسات من الامور التي تحسب على التطور... ويبقى لكل شخص ادراكه للامور.. كما ان هناك من يحسب هذه الممارسات انها من تبعية الغزو الثقافي وانها تحمل الكثير من السلبيات على شبابنا كون ثقافتهم لا تتلائم وما تحمله هذه الاشرطة والمجلات من رسائل او مضامين تتنافى والواقع الحقيقي لمن حظي بتنشئة تربوية صحيحة من قبل العوائل التي ترعرع بداخلها... وهذه التنشئة بمثابة المناعة القوية ضد هكذا ممارسات مشينة يروج لها بين بعض الشباب من ضعاف النفوس الذين لم يراقبوا من قبل عوائلهم بشكل مستمر كي يصدوهم عن رؤية تلك الافلام والمجلا ت

المفسدة لتغويهم ويحسبو ان ما تحمله من رسائل ثقافة جديدة للعصر الذي يعيشونه اليوم... ولكن في حقيقة الامر تعتبر تلك الممارسات من الظواهر التي تأخذ اشكالا متعددة بتأثيراتها السلبية كون محتواها يتضمن ايديولوجيات لا يمكن ان تتناسب وواقع الحياة للمجتمعات التي نعيش بداخلها.. وهذا الامر لابد ان ياخذ حيزاً كبير من اهتمام العوائل العراقية والاجهزة الرقابية المختصة بهذا الشأن التي يجب ان تضع الية عمل دقيقة لعدم تسرب مثل تلك المواد الى الشباب او المراهقين والحفاظ عليهم...

يقول صالح حسون سعيد يسكن احدى مناطق بغداد الشعبية: يوجد من يبيع الاقراص والمجلات الفاضحة في عدد من المحال المخصصة لبيع تلك المواد لاسيما من الذين يفترشون الشوارع او بعض الذين لديهم اكشاك لبيع الصحف والمجلات في كثير من مناطق بغداد... ويقبل على شراء الاقراص والصحف عدد من الشباب المتسربين من المدارس او الذين تركوا المقاعد الدراسية من فترة زمنية طويلة... وكذلك العاطلون وحالات شاذة متنوعة... وحقيقة مثل هذه الوسائل التي تحتوي على رسائل تخاطب اذهان شريحة واسعة من الشباب تحمل بين طياتها تاثيرات سلبية كبيرة على الشاب وتقوده الى تبني طريق غير صحيح اثناء حياته اليومية وقد تجعله انساناً شاذاً بطبيعته وميوله واتجاهاته.. الامر الذي يجعله بحاجة الى المادة واذا كان انساناً عاطلاً عن العمل في عمر الشباب ويتجه الى هذه الممارسات ستكون التأثيرات في هذه الحالة مضاعفة وسلبية... وقد يتجه الى ممارسات السرقة والتي تدخله وعائلته مشاكل لها اول ليس لها اخر... فبيع مثل تلك الاقراص والمجلات يعتبر زرع بذور الانحراف داخل المجتمع خصوصا عندما يشاهد الاطفال الذين لا يستطيعون تمييز الخطأ من الصواب فيما يصل اليهم من رسائل اعلامية.. وفي هذه الحالة يبرز دور العائلة للحد من وصول هذه الممارسات الى ابنائهم من خلال المتابعة الدقيقة لاطفالهم واولادهم الذين هم في سنوات المراهقة.. حيث يجب التعرف على اماكن ترددهم والاصدقاء الذين يقضون معهم اوقات الفراغ... وكذلك ماذا يصطحبون معهم من افلام ومطبوعات مختلفة الى داخل منازلهم.. ويجب ان تحارب العوائل مثل تلك الممارسات حين يكتشفون ان اولادهم اعتادوا على متابعتها بطرق لم يكتشفونه ا من قبل...

تابع الحديث محمد فاضل اخصائي علم النفس قائلا: مثل تلك الافلام والمجلات نجدها تباع في كثير من الاسواق التي تختص بهذه المواد.. حيث نجد ان اغلب الذين يعرضون الاقراص والمجلات المجازة لديهم مثل هذه الافلام الفاضحة يفحصونها في مكان خاص داخل المكتبة او الكشك الذي يشغلونه والتي يعرضون فيها بضاعتهم... خصوصا في الباب الشرقي وشارع الرشيد والسعدون وفي اماكن يصعب اكتشافها.. اما اصحاب المكتبات فانهم يدعون بانهم يبيعون نلك الاقراص والمجلات بسبب الغلاء الفاحش الذي شهده السوق المحلي وكذلك ارتفاع الايجارات.. الامر الذي جعلهم يتبنون هذه الممارسات... واوضح ان من يبحث عن تلك المواد هم من الشباب محدودي الدخل والثقافة ويعتبرون ارض خصبة لنقبل مثل تلك الافلام..

يقول سالم غايب من سكنة مدينة الكاظمية: نحن نتمنى ان تخضع جميع المطبوعات والاقراص التي تباع في مختلف الاسواق الى الرقابة من قبل الجهات الحكومية المختصة بهذا الشان وان تكثف الاجهزة الرقابية زياراتها الميدانية الى الاماكن التي تباع داخلها مثل تلك المطبوعات والاقراص التي تعتبر (سموم) يتعاطاها شبابنا... فنحن نعاني استمرار متابعة شريحة من الشباب لتلك المواد ومنها ما صار يعرض في فضائيات خاصة ونعمل في منازلنا متابعة هذا الامر.. لان دور العائلة كبير في تحديد اتجاهات وميول الشباب من خلال المتابعة المستمرة لاولادنا لا سيما في اعمار المراهقة حيث يكونوا اكثر عرضة للتأثر بهذه المواد.. كما يوجد عدد من الشباب الذين يحصلون على تلك الاقراص والمطبوعات يحاولون ترويجها بين الاصدقاء والمعارف.. في محاولة لاطلاعهم على ما هو جديد وصل اليهم او حصلو عليه بطريقة ما....

في دراســـــــة مـيـــــدانـيـــــة

تفشي ظاهرة العنف عند الاطفال في السماوة

السماوة/ عدنان سمير

اعدت جمعية حقوق الانسان في محافظة المثنى دراسة ميدانية حول ظاهرة انتشار العنف بين الاطفال في المثنى وشملت الدراسة الاطفال دون سن البلوغ من ٧-١٧سنة وفي بعض مناطق السماوة التي شهدت مواجهات مسلحة خلال الفترة المنصرمة.

واكدت الدارسة والتي ركزت فيها على ٣٤بيتا في حي الشهداء الاول.

واحتساب اطفال بعدد ٢٣طفلا بأعمار اكثر من ٧سنوات جميعهم يلعبون بشكل مشترك لعبة تقاتل عسكري بين فئتين تسمى الاولى الشرطة والثانية المسلحين ووجد الفريق الذي اعد الدراسة ان هنالك تبايناً من حيث الاعمار التي تشارك في هذا السلوك والتي تمتد من ٧ اعوام الى ١٧عاما وبشكل جماعي دائما فهم يتجمعون اثناء الصباح او العصر ولاكثر من مرة يوميا لممارسة هذه اللعبة وان اغلب الاطفال يحملون لعب تشبه بشكل كبير الاسلحة الحقيقية ولكنها من البلاستك ويقومون بحركات تدل على مشاهدات حقيقية للمعارك ويتصرفون بتقنية عسكرية ضد بعضهم وبشكل عنيف قد تحدث فية بعض الاصابات الطفيفة بسبب استخدام اطلاقات بلاستيكية صغيرة بسبب الركل اوالضرب ضد بعضهم البعض.

وان اغلب الاطفال يرتدون ملابس لائقة تدل على ان عوائلهم من ذوي الدخل المتوسط بالاضافة الى تجهزات ترتدى اثناء المعارك من قبل الشرطة او المسلحين مثل قلنسوة اخفاء الوجه اوعلامات من القماش او البلاستك للدلالة على الفريق الذي ينتمي الية الطفل في اللعبة.

واشارت الدراسة الى ان اسباب تفشي ظاهرة العنف لدى الاطفال في تلك المناطق تتعلق بتكرر حالات التقاتل المستمر بين المسلحين التابعين لاحزاب سياسية واجهزة امنية في محافظة المثنى خصوصا في المناطق التي تمت دراستها ومعاناة الاطفال النفسية من خلال سماع دوي الاطلاقات النارية واصوات القنابل ورؤية مشاهد القتلى والجرحى بين المواطنيين والفئات المتقاتلة وسماعهم لالفاظ ومصطلحات عسكرية ومتطرفة والاستماع الى خطب وشعارات متطرفة تدعو للعنف والقتال والضرب والتي تدعو الى التطرف والعنف كل ذلك بسبب عدم توفر مراكز تنمية قدرات الاطفال العلمية والرياضية والادبية والترفيهية او مدن العاب ومتنزهات او حدائق في المناطق السكنية وقيام التجار بستيراد نوعية معينة من الالعاب وهي شبيهة بالاسلحة النارية الحقيقية ولكنها من البلاستك كونها رخيصة الثمن ويحبها الاطفال من دون وعي فضلا عن عدم اتخاذ تدابير مناسبة بتشجيع التأهيل البدني والنفيسي للاطفال الذين يتعرضون لضغوطات حياتية بسبب العنف من قبل المؤسسات الحكومية اوالمدنية وعدم ابراز الوضع الحالي للاطفال من خلال وسائل الاعلام المحلية والوطنية والتي تعتبر مصدر هام للاعلام عن هذة الحالة بشكل واسع وتنبيه المجتمع.

وحول تأثيرات الظاهرة على مستقبل الدولة والمجتمع العراقي اكدت الدراسة عليان اهمال معالجة هذة الظاهرة يؤدي الى تكون جيل ذو سلوك عدواني عنيف ومتمرد على المجتمع والقانون وسوف تنعكس هذة الظاهرةعلى تعامل الطفل مع عائلته وضمن الاسرة وكذلك مع زملائه واساتذته في المدرسة وتفشي ظاهرة العنف بين الاطفال يؤدي الى انحرافهم خلقيا وقانونيا وبذلك سوف يكونون منبوذين في المجتمع ويصبحوا عالة على الدولة كما ان المؤسسات الامنية سوف تنشغل بحل مشاكل قد تكون كثيرة ومتشعبة من خلال تفشي هذة الظاهرة بين الاطفال في المجتمع مما يؤدي الى تدهور الوضع الامني والذي هو اصلا يعاني من مشاكل كبيرة وان تفشي هذة الظاهرة تؤدي الى تكون بؤر تعتبر مصدر لتمويل للارهاب بطاقات بشرية والتي قد يستغل فيها الاطفال لتأدية مهام ارهابية من قبل منظمات وجهات خارجة عن القانون اوارهاب دولي منظم فضلا عن خسارة الدولة العراقية لاموال من ميزانية الدولة العامة لمكافحة تأثيرات تلك الظاهرة على المجتمع كلما تفاقمت المشكلة وكبرت التي تعتبر هذة الأموال مفيدة لتطوير جوانب هامة لتطور المجتمع من خلال اصلاح الاضرار التي تصيب المؤسسات بسبب تفشي ظاهرة العنف.

ودعت الدراسة الى:-

١- تشكيل فرق ولجان متخصصة مكونة من خبراء علم اجتماع وقانون ومن المؤسسات الحكومية والمدنية المدعومة من مؤسسات اكاديمية لمتابعة تفشي ظاهرة العنف ودراستها بشكل اكثر اتساعا لتشمل مناطق اخرى من محافظة المثنى.

٢- تطوير برامج التعليم والتدريب المهني لتدريب موظفين للعمل في مؤسسات حكومية لرعاية الطفل منشأة حاليا مثل (مؤسسة ثقافة الطفل ومديريات الرعاية الاجتماعية والتربويين في مديرية تربية المثنى).

٣- اقامة مشاريع تأهيل الاطفال الذين يعانون من سلوك عدواني عنيف وفقا لبرنامج اكاديمي معد من قبل مؤسسات حكومية ومدنية لغرض انقاذ هؤلاء الاطفال.

٤- اقامة دورات تدريبية للمعلمين والمعلمات حول اساليب تعليم حقوق الانسان في المدارس الابتدائية

٥- اقامة مشاريع مكافحة العنف في المجتمع عموماً والعنف بين الاطفال خصوصا مثل المسارح التفاعلية المتنقلة

٦- التأكيد على وضع حلول جذرية لتفشي العنف والاقتتال والمظاهر المسلحة الخارجة عن القانون

٧- التوعية من خلال اجهزة الاعلام بضرورة حماية الاطفال من جميع اشكال العنف والايذاءوالاهمال في المنازل والمدرسة والمجتمع المحلي ومن الممارسات التقليدية الضارة بالطفل ووضع آليات توفر الحماية والمساعدة للاطفال المحرومين من الرعاية

٨- القضاء على لاعمال الحاطة بالكرامة والتي تناط بالاطفال والتي تؤثر على نفسية الطفل وسلوكة

٩- وضع خطة قصيرة المدى تهدف الى منع دخول اطفال جدد الى حيز شبكة عمالة الاطفال ووضع خطة طويلة الامد للقضاء على الظاهرة في العراق

١٠- معالجة الظروف الصعبة للاطفال الايتام واللاجئين والفقراء في المدن والارياف العراقية

١١- تطوير برامج اكتشاف المو اهب بين الاطفال وتنمية قدراتهم الابداعية

١٢- الاهتمام بتنمية قدرات الاطفال البدنية والرياضية والفكرية

١٣- صيانة الابنية التعليمية وتحديثها وتطويرها بما يتلائم مع الانشطة المختلفة لتطوير قدرات الاطفال.

تجــــــربـــــة الـ١٠ أمـــبـــيـــرات

٣ X ٣ أو ٢٤ - ١٤ !

بغداد / سها الشيخلي

تبقى تجربة ال١٠ امبيرات من الطاقة الكهربائية على المواطنين تجربة بحاجة الى التقييم ذلك انها ككل التجارب تخضع الى مؤشرات الاخفاق والنجاح.. وغالبا ما نجد البعض يرى نفسه مرغما على قبول (١٠ امبير) علها تنتشله من واقع الكهرباء المرير وتخلصه من اجحاف اصحاب المولدات الاهلية خاصة وان حر الصيف قد يجر كل الامال في اصلاح المنظومة الكهربائية الوطنية... والتخلص من المناورات والاتهامات المتبادلة بين وزارتي الكهرباء والنفط حيث تتهم كل واحدة شقيقتها في انها السبب الرئيس بعدم استقرار وتواصل التيار الكهربائي ويبقى المواطن –دوما –هو الضحية.. لنستمع اولا الى اراء بعض المواطنين من منطقة العطيفية الاولى والثانية - جانب الكرخ –وهم يتحدثون عن التجربة ...

تقول المواطنة ام فائزة:-

- لطالما وعدتنا وزارة الكهرباء بتحسن التيار الوطني الكهربائي وقد سمعنا وعودا وتصريحات عديدة حتى انني اتدكر ان وزير الكهرباء السيد كريم وحيد قد اطل علينا من احدى القنوات ليقول ان اشهر الصيف ستشهد تحسنا للكهرباء وان ساعات القطع المبرمج ستكون اثنتى عشرة ساعة فقط.. وها هو الصيف يوشك على الرحيل ووعد الوزير (ذهب ادراج الرياح) وان الوزارة تتحجج تارة بان المحطات بحاجة الى الادامة وتارة اخرى بالاعمال الارهابية.. فهي تقف مكتوفة الايدي فلا هي قائمة باصلاح المحطات القديمة المتهالكة ولا هي تقوم بحراسة تلك المحطات.. اما عن تجربة توزيع ال١٠ امبيرات فتقول ام فائزة انها ترفضها لانها غير مجدية فالعشرة هذه لا تقوى على تشغيل السخان الكهربائي الذي يستهلك بحدود ١٠-١٥ امبير لذلك فهي لم تشارك في هذه التجربة التى وصفتها بالعقيمة!!

من منطقة العطيفية الاولى تحدث ابو سعد واصفا التجربة بانها غير مجدية ولم يشجعها لانها حسب اعتقاده تسلب حرية المواطن بالتمتع بالكهرباء الوطنية على شحتها... ويقول ان البيت العراقي صار يعتمد على الكهرباء في تشغيل اغلب الادوات المنزلية فالتبريد بواسطة (الايركندشن) يستهلك امبيرات عديدة، كذلك الغسالة والمكنسة اضافة الى المطبخ الذي يشمل (الخلاط، المطحنة، الفرن) فكيف ستقوى ال١٠ امبيرات على تشغيل كل تلك الاجهزة المنزلية...

الموقف في منطقة العطيفية الثانية يختلف حيث يجد مواطنوها ان التجربة لا تخلو من فائدة فوجود الامبيرات العشرة على قلتها افضل من لا شيء!! وهي ارحم من تعسف واستغلال اصحاب المولدات التي نصبت في الشارع.. لنستمع الى ضابط الشرطة المتقاعد عزيز عباس حيث يقول:-

لقد تعبنا من استغلال اصحاب المولدات فقد رفعوا اجور الامبير الواحد من ١٠ الاف دينار لتصل في هذا الشهر الى ١٨ الف دينار للامبير الواحد.. اضافة الى العطلات المتكررة لمولدة الشارع والمولدة المنزلية التي تستهلك كل يوم ١٠ الاف دينار بنزين كما ان تصليحها هو الاخر مكلف لاصحاب الدخل المحدود وفي حساب بسيط لما تنفقه العائلة شهريا على توفير الكهرباء بشكل عقلاني ومقبول يصل الى ٢٥٠ الف دينار وهذا المبلغ بحد ذاته يشكل لبعض الموظفين الراتب كله وللبعض الاخر اكثر من نصفه وهكذا، لذا اقول ان القبول بالامبيرات العشرة والاقتصاد بتشغيل الاجهزة هو الحل الامثل... لحين انتهاء ازمة الكهرباء..

تقول السيدة ام ملاك:-

- الاتهامات المتبادلة بين وزارتي النفط والكهرباء قد جعلتنا نيأس من عودة التيار الكهربائي الوطني بشكل دائم حيث تتهم وزارة النفط الكهرباء باستحالة تشغيل المولدات العملاقة.. كما تتهم وزارة الكهرباء بعدم توفير الكاز لتشغيل محطات الكهرباء.. وهكذا الاتهامات المتبادلة جعلتنا نرحب بالعشرة امبيرات لسد الاحتياجات الرئيسة.. اما السخان فالى ان يحل الشتاء سناجا ربما الى السخان الشمسي والذي سمعنا انه سيطرح قريبا في الاسواق والايركندشن سوف نستبدله بالمبردة المائية.. وهكذا نحن بانتظار كل جديد..

تجربة محافظة النجف

من محافظة النجف الاشرف التي تم تعميم نظام ال١٠ امبيرات في ٣ مناطق فيها.. يحدثنا المواطن ابو حيدر قائلا:-

- ابلغنا المجلس الاستشاري لمحافظة النجف التهيؤ لاستقبال العمل على نظام العشرة امبيرات بعد نجاحها في مناطق اخرى وهي مناطق الجديدة الاولى والجديدة الثانية والجديدة الرابعة وسيتم تجهيز كل بيت بطاقة (عشرة امبيرات) و (ستة امبيرات) لكل محل وقد ابلغنا سكرتير المجلس هادي السلامي ان هناك خطوات قادمة لتعميم هذا المشروع على اكثر من منطقة في النجف ليصبح في يوم ما شاملا لكل المحافظة كون التجربة الاولى اثبتت تجاحها الكبير.. واختتم المواطن ابو حيدر حديثه بالقول –ان محافظة النجف مثل كل محافظات العراق تعاني من العمليات التخريبية للخطوط الناقلة..

تفجير... الابراج

من مجلس محافظة بغداد يحدثنا رئيس لجنة الطاقة المهندس الكهربائي –علي الشماع –عن مشكلة الكهرباء المستعصية الحل... وعن مدى نجاح تجربة ال ١٠ امبيرات حيث يقول:-

- مشكلتنا تتلخص في تفجير الابراج مما يعطل الخطوط الناقلة.. فقبل ايام قامت شاحنة مفخخة بتعطيل محطة التاجي وقطع خطوط النقل في محطتها البالغة قدرتها (٣٣ كي – في) وقد اتصلنا بوزارة الكهرباء للاطلاع على حجم الخسائر الفادحة التي لحقت بتلك المحطة... وتجدر الاشارة الى ان ٨٠٪ من كهرباء بغداد يتم استلامها من خارج محافظة بغداد... وان محطات كل من بيجي، الناصرية، البصرة، المسيب، الدورة نصف معطلة.. وان مشاكل هذه المحطات هي في شحة الكاز وازمة البنزين التي تبحث عن حل لها..

❖ ما هو دوركم للتخفيف من ازمة الكهرباء؟؟

- يضحك المهندس الشماع.. ثم يقول:-

المشكلة من الصعب احتوائها.. فهي واسعة ومستفحلة.. ثم انها قديمة.. لدينا بعض الحلول منها مشروع اعلنا عنه لامتلاك ١٢٠ مولدة سعة (٢٥٠-٥٠٠-٧٥٠ كي في اي) وسوف نوزعها على المناطق المزدحمة والفقيرة في بغداد.. ونحاول ان نوفر لهذه المولدات الوقود... وستاخذ فروع المجلس المحلي لمدينة بغداد المنتشرة في تلك المناطق على عاتقها عملية التشغيل والادامة والادارة ايضا...

ونهيب بالمواطن التعاون معنا بعدم التجاوز وسنضطر في حالة المخالفة ان نطفيء الكهرباء لان التجاوز يعني انهاك وتعطيل تلك المولدات..

❖ هل يعني اتها تشبه تجربة توزيع ال١٠ امبيرات في بغداد.. وما هي حصة الساكنين في دار لاكثر من عائلة؟

- نعم.. انها تشبه تجربة توزيع ال١٠ امبيرات في بغداد والتي ستكون ١٠ ساعات قطع و١٤ ساعة كهرباء اما عن حصة العائلتين فهو ١٥ امبير للعائلتين في دار واحدة..

❖ هل صحيح ما يقال من ان رب الدار عليه التنازل عن حقه في الكهرباء الوطنية في حالة قبوله بال١٠ امبيرات وما هي الاسعار لقاء ذلك؟؟

- نعم عليه القبول بالتنازل عن حقه في الكهرباء الوطنية اما عن الاسعار فستكون مدعومة من قبل الدولة حالها حال التيار الوطني الكهربائي..

❖ ما هي علاقتكم.. بوزارة الكهرباء؟

- علاقة.. غير ودية!! ذلك اننا لا نثق بوعود وزارة الكهرباء.. فهي غالبا ما توعد.. ولا تنفذ!!

❖ هل تعتقد بان ازمة الطاقة الكهربائية مستعصية؟

- ازمة الكهرباء.. ازمة قديمة وقد ظهرت الان بعد زيادة كبيرة في استهلاك الكهرباء ولاسباب عديدة منها ما مطروح في الاسواق من اجهزة منزلية ورخيصة الثمن ومن مناشيء عالمية بعد اعتماد سياسة (السوق المفتوحة) كما ان القدرة الشرائية للعائلة العراقية قد زادت هي الاخرى.. مما جعل اغلب العوائل تقتني اجهزة التكييف... وقد كانت وما زالت الشبكات قديمة وتحتاج الى تبديل وليست لدينا امكانية لتبديل كل الشبكات لان الامر يحتاج الى جهود فنية واسعة...

❖ ما هي خططكم الاخرى لتوفير الكهرباء الى العاصمة بغداد؟

- لدينا تجربة لعزل الاقضية الستة المحيطة ببغداد عن كهرباء بغداد والمحصورة ما بين الحسينية والمحمودية لتخليص بغداد من قسم من الحمولة.. وقد تم تخصيص محطة بسعة ٣٠ ميكا واط لانجاح هذه التجربة فاذا ما نجحت التجربة سوف تعمم على بقية المحافظات... ويختتم المهندس الشماع حديثه بالتاكيد على ان الظروف الامنية الصعبة التي تعيشها الوزارة هي اهم اسباب ازمة الكهرباء الى جانب الروتين الاداري. الا انه في الاونة الاخيرة تم اعطاء صلاحية لوزير الكهرباء بالعمل والدعوة مباشرة للشركات العالمية في العمل مع الوزارة.